أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر
بنك البركة ومصرف السلام

01-إكرام بن عزة – باحثة دكتوراه –جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان– الجزائر.

benazza.ikram@yahoo.fr

02– د. فتحي بلدغم– أستاذ محاضر –أ– جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان– الجزائر.

benladghemf@yahoo.fr

تاريخ الإستلام بعد التصحيح: 2017/11/07 تاريخ القبول: 22/ 2018/09

الملـخص: يهدف هذا البحث إلى بيان أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من خلال توضيح علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية، حيث استعرض البحث أدوات السياسة النقدية والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر، ثم بيّن أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية مع البنك الجزائر مع اقتراح بعض الحلول والتوصيات التي تساعد على انتشارها وزيادة ربحيتها.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن البنوك الإسلامية في الجزائر تواجه العديد من العقبات أهمها غياب نصوص قانونية توضح قواعد عمل هذه البنوك، والتي تواجه بالمقابل منافسة من طرف البنوك الربوية التي تملك أفضلية التعامل مع بنك الجزائر، وأن أبرز التحديات التي تفرضها السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر تتمثل فيما يتعلق بأداة سعر الخصم وما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة بالإضافة الى التحديات التي تفرضها البيئة المحيطة بالمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر وهو ما يثبت صحة جميع الفرضيات المقترحة

الكلمات المفتاحية: مصرف السلام؛ بنك البركة؛ علاقة بنك الجزائر بالبنوك الإسلامية.

Abstract:

The aim of the study is to illustrate the impact of monetary policy on Islamic banks, operating in Algeria by clarifying the relationship between the Central Bank of Algeria and the Islamic, Whereas, the study reviewed the Instruments of monetary policy, and its Regulations on the working of the Islamic banks in Algeria.

And then among the most important problems faced by Islamic banks with the Bank of Algeria with propose some solutions and recommendations that help to spread them and increase their profitability.

The study found that Islamic banks in Algeria face many obstacles The most important of which is the lack of clear Legal texts clarifying the rules of operation of these banks,Which face competition from the riba-based bank that have the advantage of dealing with the Bank of Algeria, and that the most important challenges imposed by the monetary policy of the Bank of Algeria is with regard to the discount rate tool and the policy of the open market in addition to the challenges posed by the environment surrounding Islamic banks operating in Algeria, which proves all the hypotheses proposed

Keywords : Al Salam Bank ; Al Baraka Bank ; the relationship between the Central Bank of Algeria and the Islamic bank.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـــــد

تتمحور أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر أساسا على طبيعة العلاقة التي تربط البنك المركزي مع هذه الأخيرة حيث يحتل بنك الجزائر مكانة هامة إلى جانب السياسة النقدية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها ومراقبة أداء البنوك التجارية بصفة عامة.

ومما لاشك فيه أن البنوك الإسلامية أصبحت اليوم حقيقية واسعة، إذ تمكنت هذه البنوك بالتفاعل مع بيئاتها المختلفة؛ بسبب انتشارها الواسع في كثير من بلدان العالم الإسلامي، وزيادة حجم رؤوس الأموال الموظفة فيها أما على نطاق المنظومة البنكية الجزائرية شهدت الصيرفة الإسلامية انفتاحا و تطورا من خلال صدور قانون النقد و القرض 90-10 الذي يعد من أهم العوامل التي ساعدت البنوك الإسلامية بدخول إلى السوق النقدية و لا تزال إشكالية تطبيق السياسة النقدية التقليدية إشكالية تطرح في العديد من الدراسات كون ان الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية لا تتماشي مع أساليب التعامل في الشريعة الإسلامية حيث أنها جاءت جميعها وفق ما يمليه الفكر الاقتصادي الغربي لذلك من الطبيعي أن تتعارض هذه الأدوات مع انتشار العمل المصرفي الإسلامي الذي يحرم الربا و التعامل بسعر الفائدة و استبدالها بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة.

وبالرغم من العدد القليل من المصارف العاملة في الجزائر على رأسها بنك البركة و مصرف السلام، إلا أنها تسعى دائما إلى التقيّد بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الخدمات المقدّمة وبمختلف صيغها ولكن لم تسلم من الانتقاد والتشكيك، لا سيّما وأن أكثرها يعمل في ظلّ بيئة ربوية ويخضع لنفس قوانين وشروط البنوك التقليدية، و التي مازالت تواجه عقبات بالجملة في الجزائر.

ومما سبق تتمحور معالم إشكاليتنا كالتالي:

هل تصلح أدوات السياسة النقدية والتمويلية التي يطبقها بنك الجزائر على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؟

حيث يمكن الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية

ماهي أدوات السياسة النقدية في الجزائر؟

وهل تتأثر المصارف الإسلامية بالسياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر باعتبار أن الأدوات المستخدمة هي نفسها تلك المطبقة على البنوك التجارية الأخرى؟

ماهي التحديات العملية التي توجهها البنوك الإسلامية في الجزائر؟ وماهي أهم الحلول والبدائل المقترحة؟

وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- لا تتفق أدوات السياسة النقدية الكمية المعتمدة من قبل البنك الجزائر تجاه المصارف الإسلامية ومتطلبات الشريعة الإسلامية.
- عدم إمكانية تطبيق أدوات سياسة نقدية إسلامية بسبب الانتشار المحتشم للصيرفة الإسلامية والعدد القليل من البنوك الإسلامية في الجزائر، وسن قوانين منظمة للبنوك الإسلامية على أساس العمل وفق آليات وأحكام الشريعة الإسلامية

الهدف من البحث: يبرز الهدف من هذا البحث من حيث سعيه إلى دراسة التأثير السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر على أداء البنوك الإسلامية مع بيان التحديات المرتبطة بها ومحاولة معالجتها من خلال مجموعة من الاقتراحات بالشكل الذي يسهم في تصحيح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية بما يؤثر إيجابا على نشاطها وعلى أهدافها المنشودة.

منهجية البحث: وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث ارتبط المحور الأول بالتحليل الوصفي، لتطور العلاقة الوظيفية بين بنك الجزائر و البنوك الاسلامية من خلال عرض أدوات السياسة النقدية، أما المحور الثاني من هذه الدراسة، فقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختص بتحليل آثر السياسة النقدية المطبقة في الجزائر على أداء البنوك الإسلامية والعوائق التي تتحملها المصارف الإسلامية، أما المحور الثالث فقد تناول التحديات العملية التي توجهها البنوك الإسلامية في الجزائر، وقد اختتمت هذه الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي تم اقتراحها من قبل الخبراء .

ويتمثل مجتمع الدراسة بكافة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، والتي تشمل كلاً من البنك البركة والسلام وستعتمد هذه الدراسة كلاً من الأسلوبين الوصفي والتحليلي في تحديد الأثر السياسة النقدية على أعمال المصارف الإسلامية.

أما فترة الدراسة فستقتصر على الفترة من بداية التأسيس:

- **بنك البركة 2007-2015**
- **مصرف السلام 2011-2016**

الدراسات السابقة:

1- دراسة لإبراهيم الطراد(2003) [1]:

يهدف هذا البحث إلى بيان علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية العاملة في الأردن، حيث استعرض الباحث أدوات رقابة البنك المركزي الأردني على البنوك المرخصة العاملة في الأردن والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية في الأردن ، ثم بيّن أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية وآراء بعض الباحثين والمصرفيين الإسلاميين حولها واختتم الباحث بعدد من التوصيات التي قد تساهم في قيام البنك المركزي الأردني بإجراء تعديل على بعض أدوات الرقابة والتي قد تؤدي إلى استثمار البنوك الإسلامية لسيولة الزائدة لديها مما ينعكس على زيادة ربحيتها وزيادة نسبة العوائد وتوصل إلى نتيجة أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في الأردن بشراء وبيع الأوراق الحكومية التي يصدرها البنك المركزي الأردني بالنيابة عن خزينة الدولة كأذونات الخزينة وشهادات الإيداع وان البنك المركزي الأردني لا يوفر للبنوك الإسلامية أدوات أخرى لاستثمار السيولة الفائضة و إن إجراءات تفتيش البنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي الأردني هي نفس إجراءات تفتيش البنوك التقليدية العاملة في الأردن .

2- دراسة ناصر سليمان، (2005) [2]:

سعت هذه الدراسة إلى تشخيص العلاقة بين البنوك الإسلامية و البنوك المركزية وفقا لمختلف النماذج و البيئات و الأنظمة المصرفية على البنوك الإسلامية ، وبين الباحث أن قيام بنك مركزي إسلامي لن يكون إلا في ظل نظام مصرفي إسلامي، مع إمكانية الأخذ بالنظام المزدوج للعمل المصرفي في البلدان الإسلامية ذات الأقليات غير المسلمة، إضافة إلى إمكانية إصدار التشريعات الخاصة بالبنوك الإسلامية في ظل رقابة البنك المركزي التقليدي و كدراسة تطبيقية حاول الباحث من خلالها تشخيص العلاقة بين بنك البركة الجزائري و بنك الجزائر و تحديد اهم الإشكالات العالقة بينهما و توصل الباحث أن بعض أدوات الرقابة المصرفية التقليدية قد لا تكون ملائمة مثل سعر الخصم أو الحد الأدنى للاكتتاب في السندات و هناك صيغاً تكون عدم الملائمة فيها نسبية، و بتالي يتطلب الأمر تعديلها لتتلاءم مع طبيعة عمل هذه البنوك وهو ما ينطبق على غالبية تلك الأدوات و عدم إمكانية قيام بنك مركزي إسلامي مع إمكانية سن قانون خاص بالبنوك الإسلامية مع مكوناته.

3- دراسة أشرف دوابة (2005) [3]: حيث سعت الدراسة إلى التعرف بنك المركزي المصري و وظائفه و الأهمية النسبية للبنوك الإسلامية في مصر في هيكل القطاع المصرفي و البنوك الإسلامية في مصر مع إبراز العلاقة بين البنك المركزي المصرفي للتطبيق على البنوك الإسلامية في مصر و البدائل المتاحة لذلك في حالة عدم صلاحيتها و توصل الباحث على أهمية مراعاة البنك المركزي لخصوصية و طبيعة نظام عمل البنوك الإسلامية أما فيما يخص نسب السيولة على البنك المركزي المصري عند حسابها مراعاة طبيعة الودائع الاستثمارية و توظيفات الأموال و الموجودات السائلة لدى المصارف الإسلامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دراسة فارس مسدور، (2010) [4]:

اختصّت هذه الدراسة بمعرفة إذا كانت رقابة البنك المركزي على المصارف التقليدية هي ذاتها التي تطبق على المصارف الإسلامية، بهدف تحديد أهمية التمييز بين الرقابة على المصارف الإسلامية والرقابة على المصارف التقليدية من خلال دراسة أدوات الرقابة المباشرة والغير المباشرة وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على التمييز بين أدوات الرقابة على المصارف الإسلامية قياساً بما هو مفروض على المصارف التقليدية، إضافة إلى التنسيق بين المصارف الإسلامية لتقديم السيولة لبعضها عندما تحتاج إلى السيولة، و السعي إصدار قوانين خاصة تتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي.

5- دراسة الخلف، (2011)[5]:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان التقييم الشرعي والاقتصادي لعلاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية في سوريا، و توضيح طبيعة هذه العلاقة من خلال أدوات الرقابة الكمية أو أدوات الرقابة النوعية، وتحديد المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية في سوريا وقد توصل الباحث إلى أن المصرف المركزي في سوريا قد راعى خصوصية المصارف الإسلامية، من حيث تعديل بعض أدوات الرقابة التي لا تتناسب وطبيعة عملها، كنسبة السيولة وسياسة السوق المفتوحة وسعر الخصم، من خلال السماح للمصارف الإسلامية بتملك الأصول الثابتة والمنقولة، وحل مشكلة الملجأ الأخير للسيولة، وعلى النحو الذي أسهم في تجاوز العديد من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية في دول أخرى.

6- دراسة Zaheer- Steven- Van Wijnbergen (2012) [6]:

جاءت هذه الدراسة لقياس مدى تأثر البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالسياسة النقدية في الباكستان، وقد تم اعتماد متغيرات حجم أصول البنك ودرجة سيولته، إضافة إلى طبيعة نشاطه، وذلك خلال الفترة (2002 – 2010)، وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن عمليات الإقراض في البنوك التقليدية صغيرة الحجم ذات السيولة المرتفعة تتأثر بشكل أقل مقارنة بالبنوك التقليدية صغيرة الحجم ذات السيولة المنخفضة، كما تبين أن البنوك كبيرة الحجم لا تتأثر بشكل معنوي بأدوات السياسة النقدية نظراً لمرونتها المرتفعة في إدارة السيولة، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فهي صغيرة الحجم، وبالتالي، فإنها تستجيب لصدمات السياسة النقدية و ينطبق على المصارف التقليدية صغيرة الحجم.

7- دراسة Islam- Ibrar Alam - Hossain (2014)[7]:

قارنت هذه الدراسة مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية بالمصارف التجارية التقليدية في بنغلادش، وقد تم استخدام مؤشر العائد أو الموجودات على الأصول ROA ومؤشر العائد على حقوق الملكية ROE، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الخدمات المصرفية التقليدية أكثر ربحية من المصارف الإسلامية في بنغلاديش. فقد بلغ معدل ROA وROE (1.91%) (20.76%) على التوالي لدى المصارف التقليدية، مقارنة بـ (1.56%) و(17.15%) لدى المصارف الإسلامية، من خلال التقارير السنوية لفترة 2009- 2011 ويعود ذلك إلى طبيعة عمل المصارف التقليدية التي تعتمد على تحويل المخاطر بدلا من المشاركة بالمخاطر كما هو شأن المصارف الإسلامية.

8- دراسة مداح عبد الباسط[8]:

حيث تمحورت الدراسة حول علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر (دراسة حالة بنك السلام بالجزائر) ،تحديد طبيعة العلاقة وآثارها ، والكشف عن مواطن الخلل والحد من آثارها، خاصة في ظل توسع مفهوم البنوك وبروز صيغ تمويلية مستحدثة من طرف البنوك الإسلامية، الأمر الذي يتطلب توجيه الجهود نحو تبني إجراءات وسياسات من أجل تنظيمها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوجيهها وتسهيل عملها مع الأخذ بالاعتبار أهداف مختلف الأطراف ذات العلاقة (البنوك، العملاء،،) و إبراز آليات التعامل بين البنك الجزائر وبنك السلام الإسلامي.

9- دراسة لـ سعيد خامرة 2017 [9]:

بعنوان دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية من خلال عرض التجربة السودانية وهدفت الدراسة لتسليط الضوء على هذه العلاقة وذلك عند إلزام لبنوك الإسلامية بنفس الإجراءات والأدوات المقررة على البنوك التقليدية في إطار تنفيذ السياسة النقدية وعدم مراعاة طبيعة نشاطها والمبادئ التي تحكمها ومحاولة معالجتها من خلال الأوراق المالية الإسلامية بالشكل الذي يسهم في تصحيح العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية بما يؤثر إيجابا على نشاطها وعلى أهدافها المنشودة.

المحور الأول: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر

يختص هذا الجزء من الدراسة بالتحليل الوصفي لآثار السياسة النقدية على المصارف الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال التعرّف بطبيعة التطور التاريخي الحاصل في أدوات السياسة النقدية الكمية، مع تحديد خصوصيتها بالنسبة للمصارف الإسلامية، بالحفاظ إجمالا على استرجاع السيولة وضبط الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية التالية:

1-الاحتياطي الإجباري: نسبة الاحتياطي الإجباري حددت بـ 24.5 % انطلاقا من تاريخ 15 ديسمبر2001 حيث استعمل الاحتياطي الإلزامي سنة 2002 للتقليص من الإفراط في السيولة تم رفع الاحتياطي إلى 6.45 %، و لقد أدرج الأمر-03 11هذه الأداة ضمن أدوات السياسة النقدية، باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة ، وقد بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري خلال ماي 2004 نسبة 6 % وبقيت ثابتة إلى سنة 2005 ؛ وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2006لما لها من أهمية، إذ سمح تطبيقها بامتصاص مبلغ 186.1 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 20.46 % من السيولة المسترجعة؛ غير أن هذه الأداة لم تكن كافية لامتصاص حصة كافية من السيولة المصرفية المعروضة في السوق النقدية.

ويحدد الاحتياطي الإجباري في حدود 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه كحد أقصى لا يمكن مبدئيا تجاوزه و يجوز لبنك الجزائر ان يحدد حد اعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا [10] و في سنة 2004 تم تعديلها بالأمر 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004 في المادة 05 لا يمكن ان تتجاوز نسبة الإحتياطي الإلزامي 15% ويمكن ان تساوي 10 % [11].

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002، وكذا من سنة 2008 ،2009 وتواصل ارتفاعه في سنتي 2010 و2011 يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في تأثير على سيولة البنوك من خلال الرفع التدريجي لنسبة احتياطي القانوني والإجباري وهي تبلغ حالياً 12 % و ذلك وفقا لتعليمة رقم 02- 2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة و المتممة للتعليمة رقم 02-2004 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية و يمكن رفع هذه النسبة لامتصاص جزء من حجم السيولة الغير الموظفة في البنوك تفاديا لما قد ينجر عليه آثار تضخمية في حال توجيها على قروض غير مجدية[12].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 01: تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال فترة 2001-2016:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياط الإجباري	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل احتياطي إجباري	8	9	9	11	12	12	12	12

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 39 سبتمبر 2017، ص19.

الشكل رقم 01: تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال فترة 2001-2016:

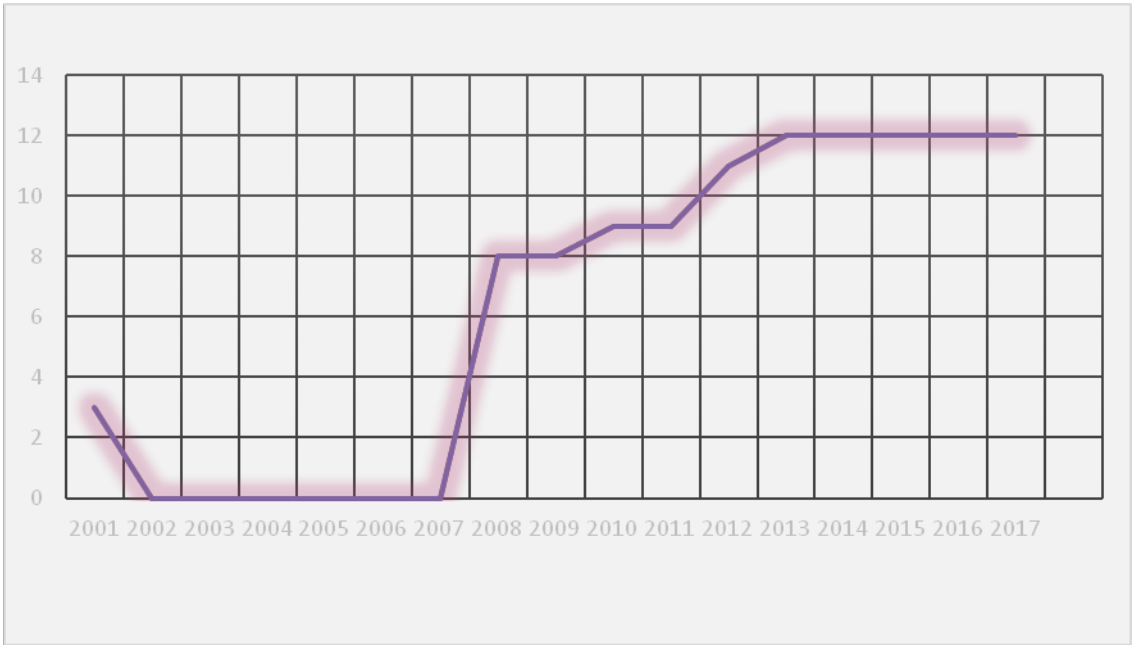

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 39 سبتمبر 2017، ص19.

2- تقنية إعادة الخصم: يعتبر سعر الخصم من الأدوات الفعالة لتدخل البنك المركزي بفضل قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ بتاريخ 1990/04/10 الذي منح بنك الجزائري إمكانية خصم الاوراق التجارية و تمويل البنوك التجارية و ضمان السيولة وفقاً لأهداف لسياسة النقدية و تنص المواد 69، 70، و 71 ، 72 [13]من قانون النقد و القرض 10/90 على شروط استخدام أداة معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، و يتم توضيح ذلك فيما يأتي:

المادة 69: آلية استخدام أداة معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية.

" يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) أن يعيد الخصم أو يأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك او المؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل الجزائر او من الخارج تمثل عمليات تجارية وتلزم على الأقل ثلاثة اشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة اكيدة من بينهم المظهر. يجب ان تتعدى مدة الضمان ستة أشهر يمكن ان يستبدل أحد التوقيعات بأحدى الضمانات التالية: سندات الخزينة، بيان استلام بضائع، وثيقة شحن لحامله تثبت تصدير بضائع من الجزائر [14].

وقد شهد معدل إعادة الخصم تغييرات حيث مكن ان نميّز :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الأولى 1990-1997: في هذه الفترة تعدى 10% وتميّز بالارتفاع وتبعه البنك بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة المستهدفة مع ترك هامش المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة واستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية سنة 1995 بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية و الذي يرجع لتحرير أسعار الفائدة تماشيا مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بحيث سعى البنك المركزي بالتخفيف من حدة التضخم لينخفض بعد ذلك في حدود 11% نهاية 1997

المرحلة الثانية 1998-2004: حيث تميّز معدل إعادة الخصم انخفاضا منتظما بلغ أدنى قيمة له سنة4% وهذا يبيّن مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان وتسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة ويظهر أثر هذه الأداة من خلال السيطرة على حجم الودائع وقدرة البنوك على خلق الائتمان من جهة ثانية ، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل المشروعات عن طريق أداة إعادة الخصم وتمويل الجهاز المصرفي[15].

المرحلة الثالثة 2004- الى غاية اليوم: استقر معدل إعادة الخصم عند 4% وثبت الى غاية عام 2017 وذلك لتحسين الوضعية المالية لبنوك وقيام الخزينة بتسديد ديونها إلى البنوك التجارية في سنة 2003 مما أدى بها على احجام الى عن طلب اعادة التمويل لدى لبنك المركزي[16]

وتعتبر أداة إعادة الخصم ممارسة حديثة في النظام النقدي اين منحت استقلالية لبنك الجزائر والتي اعتبرها صندوق النقد الدولي البداية الفعلية لمرحلة الانتقال الى الاقتصاد السوق حيث تزامن تطبيق الأداة نتيجة الاختلال التوازنات النقدية وارتفاع معدل التضخم انخفاض قيمة العملة الوطنية.

و يبقى احتمال الرجوع إلى إعادة تمويل من قبل بنك الجزائر متوقعا مع إنخفاض أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 فقد أصبح الخروج من الإطار الذي كانت فيه المنظومة المصرفية معزولة عن بنك الجزائر امرا حتميا، بعبارة أخرى، يجب أن تسترجع عملية إعادة الخصم أهميتها كأداة فعلية في السياسة النقدية و ينتظر من البنوك أن تؤدي دورا بالغا خاصة أن تمويل الاقتصاد لن بمكنه مستقبلا أن يعتمد على وفرة الموارد الناجمة عن ظرف اقتصادي إيجابي، و يجب تعويض العجز المسجل في الادخار على الاستثمار عبر تعبئة الموارد الموجودة في أسواق رؤوس أموال سيّما السوق النقدية و المالي[17].

جدول رقم 02: تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة 1990-إلى غاية السنة الحالية:

السنوات		المعدل %	السنوات		المعدل %
يحسب إبتداءاً من	إلى		يحسب إبتداءاً من	إلى	
1990/05/22	1991/09/30	%10,50	1998/02/09	1999/09/08	%9,50
1991/10/01	1994/04/09	%11,50	1999/09/09	2000/01/26	%8,50
1994/04/10	1995/08/01	%15,00	2000/01/27	2000/10/21	%7,50
1995/08/02	1996/08/27	%14,00	2000/10/22	2002/01/19	%6,00
1996/08/28	1997/04/20	%13,00	2002/01/20	2003/05/31	%5,50
1997/04/21	1997/06/28	%12,50	2003/06/01	2004/03/06	%4,50
1997/06/29	1997/11/17	%12,00	2004/03/07	2016/09/30	%4,00
1997/11/18	1998/02/08	%11,00	2016/09/30	2017	%3,50

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 39 سبتمبر 2017، ص19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 02: تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة 1990-إلى غاية السنة الحالية:

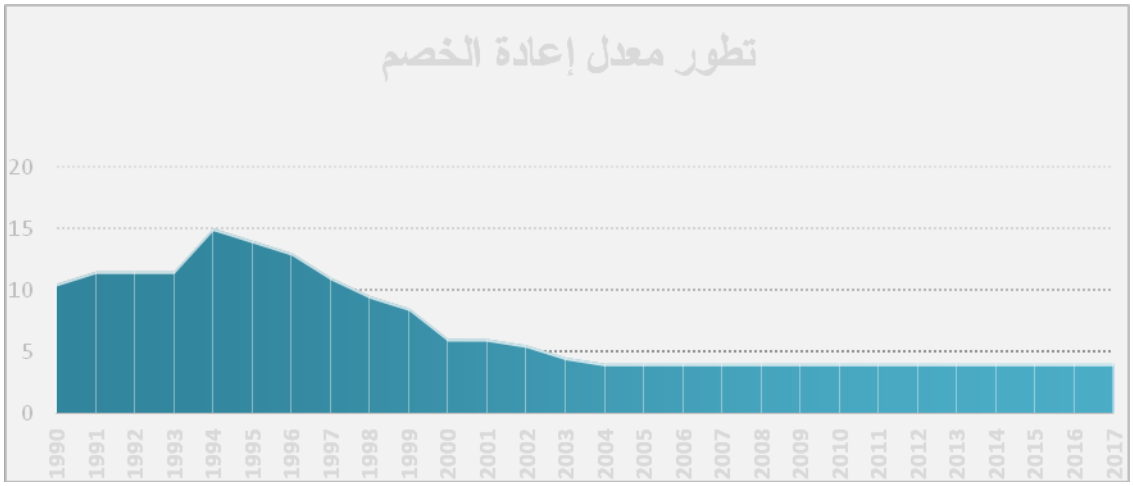

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 39 سبتمبر 2017، ص19.

3- عمليات السوق المفتوحة: سمح قانون النقد والقرض باستعمال أي بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر أي لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة المالية السابقة و السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، و تمت أول عملية لسوق المفتوحة في 30 ديسمبر 1996 و المتمثلة في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط قدّر بـ 14.94% [18].

وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاثة تقنيات

أولا العمليات النهائية: وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء وبيع نهائي في سوق السندات المقبولة ولا تتم هذه العمليات إلا لأهداف هيكلية أو لغرض الضبط الدقيق و يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي)و تقام هذه الإعلانات عن طريق الإعلانات عن المناقصة[19].

ثانيا تقنية الأخذ بالسيولة : صدرت التعليمة 2002/02 في 11أفريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية، وتنص على أنه يتمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يري فيها ذلك ضروريا وتتم هذه العملية من خلال نداءات العرض الأنية في أجل يقدر بـ 2 سا بين الإعلان والتسجيل لنتائج عملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع السيولة لديه على شكل ودائع لـ 24 سا أو لأجل بمعدل ثابت يسدد لدى استحقاق الوديعة، كما يمكن استرجاع السيولة أن تتم في أي وقت يرغبه بنك الجزائر[20].

و اعتبارا من سنة 2002 أصبحت السوق البينية للمصارف قناة إعادة تمويل البنوك فدفعت وضعية فائض السيولة في هذه السوق بنك الجزائر إلى التدخل إبتداءاً من أفريل 2002 بواسطة أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصة بحيث يعرض البنك المبلغ الذي يريد سحبه من السوق النقدية بمعدل فائدة يُعيّنه و استطاع البنك استرجاع 160 مليار دج سنة 2002 ليصل المبلغ 450 مليار دج في ديسمبر 2006 ليصل 1100 مليار طيلة 2009[21] و كذلك وفي ضرف فائض في السيولة قام بنك الجزائر برفع عتبة المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة تدريجيا إلى 1350 مليار دينار، و بإدخال في شهر جانفي 2014 ألية امتصاص لستة أشهر، كما أدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانخفاض القوي لسعر البترول المتزامن مع العجز المعتبر في الرصيد الإجمالي لميزان الدفوعات إلى إنخفاض السيولة المصرفية من 2730,9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832,6 مليار دينار نهاية 2015 أي انخفاض بحوالي 33 % [22]

ثالثا التسهيلة الخاصة بالوديعة: استعملت الوديعة المدارة بالفائدة كأداة غير مباشرة لسياسة النقدية و تم إدخالها سنة 2005 من قبل بنك الجزائر و تتمثل العملية بإيداع في 24 سا، حيث تمكن بنك الجزائر من خلال ألية تسهيلات الإيداع من سحب السيولة معتبرة من النظام المصرفي من تطبيقاتها سنة 2005، فانتقلت فوائض السيولة الموظفة من طرف البنوك في هذه الأداة من 1061.8 مليار دينار إلى 1258 مليار دينار في ديسمبر 2011 و تعتبر الأدوات المذكور من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الهداف المسطرة و ضبط الكتلة النقدية[23]. ولكن يبقى السؤال مطروح هل تعتبر هذه الأدوات مناسبة للبنوك الإسلامية العالمة في الجزائر

الأدوات المباشرة (الكيفية) ونذكر أهم ما اعتمدته السياسة النقدية في الجزائر في هذا الشأن[24]:

- فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كميّة إعادة الخصم من جانب البنوك
- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الداخلية
- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة الخصم الائتمان المصرفي المقدم إلى هذه المؤسسات.
- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك.

وما يتعلّق بالسياسة النقدية الراهنة فوِفق التعليمة02/09 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة فنجد المادة 10 تنص: لبلوغ اهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد و القرض عند بداية كل سنة مالية يتوافر لدى البنك الجزائر الأدوات السياسة النقدية التالية عمليات إعادة الخصم و القرض الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية عمليات السوق المفتوحة و التسهيلات الدائمة[25].

المحور الثاني أثر السياسة النقدية التقليدية على أداء المصارف الإسلامية:

تتمثل أثر السياسة النقدية في الجزائر على أداء المصارف الإسلامية أساسا بتحديد طبيعة العلاقة بنك الجزائر بالبنوك الإسلامية (البركة و السلام) :

أولا: علاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية:

تبدأ علاقة البنك المركزي، بالبنك التجاري قبل تأسيس الأخير. إذ يتوجب على مجموعة المساهمين الذي يعتزمون تأسيس مصرف تجاري تقديم طلبهم للسلطة النقدية، مدعما بالنظام الأساسي، وعقد التأسيس ودراسة الجدوى الاقتصادية لتأسيس البنك للحصول على الترخيص اللازم، وفي حال موافقة السلطة النقدية والجهات الرسمية الأخرى على تأسيس البنك التجاري يتم تسجيل هذا البنك لدى البنك المركزي. ويعتبر التسجيل Registration بحد ذاته أسلوب أولي لرقابة مستمرة على تنفيذ أحكام القانون الذي ينظم العلاقة بين البنك المركزي والبنك التجاري من حيث الحد الأدنى لرأسمال البنك واحتياطاته، وأعضاء مجلس إدارته، وأسماء المخولين بالإدارة، ومراقبي الحسابات. وأن أي تغيير يطرأ على هذه البيانات، يستوجب إبلاغ البنك المركزي بها لإجراء التعديلات اللازمة على سجل البنوك لديه.

فبالنسبة لبنك البركة فقد تم إبرام اتفاقية الإنشاء بتاريخ 1 مارس 1990 بين كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري وشركة البركة القابضة السعودية و يعتبر صدور قانون النقد القرض بتاريخ 14 أبريل 1990 بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بأصحاب مشروع بنك البركة الجزائري إلى طلب الاعتماد و بعد فحص الملف و المستندات المرفقة به رخص مجلس النقد و القرض لبنك البركة الجزائري بالعمل في التراب الجزائري طبقا للمادة 137 من قانون النقد و القرض و التي تجعل منه مؤسسة مالية خاضعة لقواعد القانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزائري حيث باشر اعماله المصرفية ابتداء من تاريخ 1990 بالمقر الاجتماعي بمدينة الجزائر العاصمة و برأسمال قدره برأس مال 500.000.000 دج.

و حول مصرف السلام و تحت إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات، و فقاً لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية و الذي ، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة و يقدّر رأس مال مصرف (السلام) الذي تمّ افتتاحه بتاريخ: 20 /10 /2008 بـ 72 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار.

1- مؤشرات تطبيقية لتعاملات البنك المركزي مع بنك السلام والبركة:

البيانات الدورية:

البيانات الدورية التي يتوجب على البنوك التجارية تقديمها بصورة منتظمة للسلطة النقدية حسبما تحدده القوانين والتعليمات والأنظمة النافذة. إن توافر هذه البيانات يمكن البنك المركزي من الوقوف على تطورات نشاط كل مصرف على حده، وعلى تطورات النظام المصرفي ككل، كما أن تحليل هذه البيانات يعمل على تيسير مهمة البنك المركزي في اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأثير في حجم الائتمان، ونوعه، ومراقبة وانسجام انشطتها مع متطلبات السياسة الاقتصادية والمالية في الدولة.

أ- بيان الموجودات والمطلوبات: من خلال تحليل تطور ميزانية البنوك الإسلامية عرفت ميزانية بنك البركة الجزائري والسلام تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة والذي جعل أصول البنك تتزايد من سنة لأخرى وهذا ما يعبر عن النشاط المتزايد وإقبال مرتفع على الخدمات المالية الاسلامية خلال الفترة المدروسة، وذلك ما يوضحه الجدول الموالي

الجدول رقم 03: تطور حجم الميزانية الخاصة بالمصارف الإسلامية

السنوات	حجم الميزانية بنك البركة بـ (دج)	حجم الميزانية مصرف السلام بـ (دج)
2007		
2008	72254	ـــــ
2009	98846	ـــــ
2010	120509	ـــــ
2011	132984	24821430
2012	150788	32782523
2013	157073	39550749
2014	162772	36309089
2015	193573	40575207
2016	ـــــ	53103919

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المصرفين.

حيث قدرت مجموع الميزانية سنة 2015 قيمة 193573 مليون دج بنسبة لبنك البركة اما مصرف السلام فقد بلغ حجمها 53103919 مليون دج حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة لكلا البنكين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا أثر السياسة النقدية على سيولة المصارف الإسلامية : تنتمي البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر والممثلة ببنك البركة و مصرف السلام إلى منظومة مصرفية تتعامل جميع أطرافها وفق أساليب ربوية منافية لمبادئ الصيرفة الإسلامية فهو يخضع لرقابة البنك الجزائر[26] .

و يرجع تدخل القوانين والأعراف المهنية في إلزام البنوك في الاحتفاظ بنسبة معيّنة من الودائع في شكل سيولة لمواجهة طلبات السحب في أي وقت، لأنها لن تحصل على قدر أكبر من الربح إلا إذا وظفت أكبر حجم ممكن من الأموال قد يضعها في موقف قد لا يستطيع معه تنفيذ التزاماتها تجاه المودعين وهي مسألة قد يقع تجاوزها عن طريق التسييل السريع لبعض الموجودات القابلة لدلك عن طريق البيع والشراء.

إن جانب السيولة في البنوك الإسلامية يحتاج إلى قياس وضبط، شأنها شأن البنوك الأخرى وإذا نظرنا إلى ميزانية البنوك الإسلامية وجدنا انها تتكون من أصول نقدية وحسابات تحت الطلب بالبنك المركزي، والبنوك الأخرى لا تتقاضى عنها فوائد، وودائع استثمارية لدى البنوك الإسلامية و أسهم و مستحقات لدى العملاء هي حصيلة مرابحات آجلة و أصول مؤجلة سواء منها ماهو بضمان بنوك أخرى أو بدون ضمانات، ثم أصول استثمارات بالمشاركة في الربح و الخسارة و أخيرا الأصول الثابتة و نظرا لأن الحسابات تحت الطلب لا تتقاضى عنها فوائد فإن حجمها يكون في حدود الضرورة أما الأصول الاستثمارية من الصعب تسييلها و بذلك لو طبقنا على البنوك الإسلامية نسب السيولة المطبقة على البنوك الأخرى لوجدنا حالة السيولة بها أدنى بكثير من الحد المسموح به و لا يمكن علاج هذا الوضع بإعفاء البنوك الإسلامية من نسب السيولة أو في التساهل معها في هذا الصدد بل العلاج في نظرنا هو تحويل أكبر قدر ممكن من أصول البنوك الإسلامية إلى عنصر قابلة للتسييل، و لا يتم هذا إلا بإصدار شهادات قابلة للتداول تمثل أصول البنك القابلة لهذا الوضع و إيجاد سوق ثانوي لتداول هذه الشهادات بحيث يصبح جزء هام من أصول البنوك الاستثمارية على درجة من السيولة تسمح بقياس و ضبط حالة السيولة لدى البنوك الإسلامية ، فإذا تحقق هذا الوضع فبالإمكان حينئذ قياس سيولة البنك الإسلامي بضم النقدية، الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الإسلامية الأخرى للأقل من ثلاثة أشهر ونسبة من الأسهم ونسبة من المستحقات لدة العملاء بظمانات مصرفية فإذا تحقق فإذا كان المجموع أكثر من 30% مثلا من مجموع أصول البنك اعتبرنا حالة السيولة غير مرضية.

ثم إضافة مجموع الالتزامات القصيرة الأجل والتي يمكن تحديدها بنسبة 70 % مثلا الودائع تحت الطلب 50% مثلا من الودائع الاستثمارية لقل من ثلاثة اشهر فإذا كنت النسبة اكثر من 90% كانت حالة السيولة مرضية[27].

1 – نسبة الاحتياطي القانوني: كما ذكرنا سابقا تقدر بـ 12 % بحسب تعليمة البنك المركزي الجزائري رقم 01-2013 والودائع الخاضعة لنسبة الاحتياطي القانوني هي الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، الودائع الادخارية الممثلة بدفتر توفير، الودائع الممثلة بسندات (سندات الصندوق)، الودائع الأخرى ويلاحظ من خلال هذه الأرقام والعمليات أن البنك يعاني في تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني من إشكالين هما:

- ✓ إن معدل الاحتياطي يطبق على مجموع الودائع التي بحوزة البنك، وباستثناء الودائع تحت الطلب التي يضمنها البنك، والتي تمثل حوالي 20% من مجموع الودائع فإن معظم الودائع الأخرى يتلقاها البنك على سبيل المضاربة، أي بنظام المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي لا يضمنها البنك إلا في حالة التعدي أو التقصير
- ✓ إن البنك بركة والسلام يتلقى فوائد عن الأموال المودعة كاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي (بنك الجزائر) مثل بقية البنوك، مع العلم بأنه بنك إسلامي أي لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسعيا لحل هذا الإشكال الأخير لدى بنك الجزائر، فقد تم فتح حساب خاص توضع فيه هذه الفوائد في انتظار صرفها في المشاريع والمساعدات الخيرية.

الجدول رقم 04: يقدر إجمالي الأصول بنك البركة والسلام المودعة لدى البنك الجزائر مليون دج

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي أصول بنك البركة	12.6746	11.6425	33.6116	56.6099	67.8035	81,2645	84.483	74.6523	89.962
السنوات				2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي أصول مصرف السلام				7.8213	9.3918	8.3769	9.3091	11.8169	16.369

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المصرفين

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الأموال المودعة لدي بنك الجزائر ممثلة بالاحتياطي إجباري سجلت ارتفاعا في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمة 16 369 217 دج سنة 2016 بنسبة لمصرف السلام في حين بلغت 89.962.379 دج في بنك البركة. ونرى أيضاً أن إجمالي أصول بنك البركة لدى البنك المركزي أكبر من إجمالي أصول مصرف السلام لدى البنك المركزي وهذا راجع لقدم نشأة بنك البركة في الجزائر

ومن جانب آخر، فإن الارتفاع النسبي في معدل سيولة المصارف الإسلامية لم يأتِ بسبب تحفظ إدارة المصارف الإسلامية، وعدم رغبتها في توظيف الأموال المتاحة لديها، وإنما نظراً لقلة الفرص الاستثمارية قصيرة الأجل المتاحة أمامها.

2 – إلزامية اشتراك البنك في صندوق ضمان الودائع لدى بنك الجزائر: نص الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 والمتعلق بالنقد والائتمان على وجوب اشتراك البنوك في تمويل صندوق الودائع المصرفية بالعملة الوطنية لدى بنك الجزائر وذلك بدفع علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% كحد أقصى مجموع الودائع، على أن يحدد مجلس النقد والائتمان في كل سنة مبلغ العلاوة وكذا الحد الأقصى للتعويض، وتعتبر ودائع الشخص لدى البنك وديعة واحدة حتى وإن كانت بعملات مختلفة، ولا يسري هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع[28]

والجدول رقم 05: الأعباء المدفوعة من طرف مصرف السلام لبنك الجزائر مليون دج

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عمولات الأعباء المدفوعة لدى بنك المركزي	65.0000	86.0000	82.0000	28.0000	29.0000	1 5.0000

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المصرفين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 06: الأعباء المدفوعة من طرف بنك البركة لبنك الجزائر مليون دج

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
عمولة لدى البنك الجزائر	444790	648609	159 671	224 755	272435
البيان	2012	2013	2014	2015	
عمولة لدى البنك الجزائر	333183	346559	345.451	363.150	

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المصرفين

ويمثل هذا الجدول الأعباء المدفوعة من طرف البنوك الإسلامية لبنك الجزائر أين شهدت سنة 2012 و2013و 2014 أقصى قيمة لها لكلا المصرفين.

3-مؤشرات رأس المال وكفاية رأس المال: تحدد التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 : معظم المعدلات المتعلقة بالقواعد الحذرة و أهمها أن لا يتجاوز حجم الخطر لحجم الائتمان الممنوح للعميل الوحيد الواحد 25 % من مجموع رأس المال الخاص بالبنوك و ذلك إبتداءاً من تاريخ 1995/01/01 ويقصد هنا بحجم الخطر ذلك المتمثل على شكل قروض و تعهدات خارج الميزانية[29]. و بلغ على سبيل المثال بنك السلام سنة 2012 معدل 45 % ومعدل العائد على الأصول 3.88 % و معدل العائد على الحقوق 10.20 % [30]. فيما بلغ العائد على الأصول سنة 2016 نسبة 2.03% و سنة 2015 نسبة 0.74% أي سجل ارتفاع قدره 174% و العائد على الحقوق سنة 2015 بلغ معدل 2.11% و سنة 2016 قيمة % 7.02 أي سجل إرتفاعا بقيمة 233%

أما بنك البركة إذا كان صافي رأس ماله قدّر بـ 2 420 787 000 دج فإن نسبة 25 % من هذا المبلغ تقدر بـ 605196750 دج و بالاعتماد على وثائق البنك المصّرح بها لدى البنك تبيّن أن بنك البركة احترم هذه النسبة [31].

ويجب ان لا تتجاوز مجموع الأخطار أي الالتزامات بالنسبة للعملاء الذين يتجاوز حجم مخاطرهم 15% من رأس المال الخاص للبنوك عشر مرّات رأس المال الخاص بالبنوك[32].

يجب أن تكون نسبة رأس المال الخاص للبنك إلى مجموع مخاطر القروض والتعهدات تساوي على الأقل8 % وقد حددت المادة 5 من التعليمة رقم 74 -94 كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساس، بينما حددت المواد 6 و7 و العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة 7 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 حسب أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافئها من قرض[33].

والجدول رقم 07: يوضح تطور حجم رأس المال الخاص بالنسبة للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر ونقصد برأس المال الخاص ما يسمى بحقوق الملكية والتي تضم: (رأس المال المدفوع + الاحتياطات بجميع أنواعها + الأرباح غير الموزعة)، وقد كان حجم رأس المال بنسبة لبنك البركة سنة 2007: 29481 مليون دج، ثم بلغ سنة 2015: 23463 مليون دج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة لمصرف السلام بلغت قيمة الأموال الخاصة سنة 2011 أدنى قيمة لها 230467 أين سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة حيث بلغت سنة 2016 مقدار 5381433 دج مقابل 4301347 دج سنة 2015 حسب البيانات المالية الواردة في تقارير المصرفين.

الجدول رقم 07: يوضح تطور حجم رأس المال الخاص بالنسبة للبنوك الإسلامية **الوحدة بـ مليون دج**

السنوات	حقوق الملكية مصرف البركة ب (دج)	الأموال الخاصة لدى مصرف السلام دج
2007	29481	ــــــــ
2008	35014	ــــــــ
2009	10116	ــــــــ
2010	18843	ــــــــ
2011	11974	230467
2012	13018	1350016
2013	22965	2616675
2014	23810	3999990
2015	23463	4301347
2016	ــــــــ	5381433

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المصرفين

ثالثا : أثر السياسة النقدية التقليدية على ربحية المصارف الإسلامية:

جدول رقم 08: ربحية مصرف السلام

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صافي أرباح مصرف السلام	898166	1119549	1266 660	1383314	301 357	1080 086
ربحية مصرف السلام مقابل الخدمات	920412	533 609 1	1748 244	660 186	584 807	717 907

جدول 09 ربحية بنك البركة:

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
صافي أرباح البنك البركة	1320856	2672738	2854 214	3243 157	3778297
السنوات	2012	2013	2014	2015	
صافي أرباح البنك البركة	4190030	4092489	4306604	4055918	
ربحية بنك البركة مقابل الخدمات المصرفية	4373301	10560999	6249 089	7241 255	7804239
	8285828	7760063	7473150	7818191	

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المصرفين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يتعلق بالأهمية النسبية لحجم الأرباح لدى مصرف السلام، فنلاحظ ارتفاعا ملحوظا في النتيجة الصافية في سنة 2016 بقيمة 1080 086 بالمقارنة بسنة 2015 حيت بلغت 357 301 دج حين ذاك

أما ربحية مصرف السلام من خلال إيرادات البنكية المحصلة مقابل الخدمات المقدمة لزبائن قد بلغت 807 584 سنة 2015 ثم إرتفعت إلى قيمة 907 717 دج سنة 2016 (جدول رقم 08)

و قدرت نتيجة السنة المالية بنسبة لبنك البركة سنة2014 قيمة 4.306 مليون دج أين عرفت انخفاضا في سنة 2015 بقيمة 4.055.918 مليون دج حيث قدر الانخفاض بقيمة 199 مليون دج و فيما يخص الإيراد البنكي خلال فترة 2007-2015 فقد قدر من طرف بنك البركة الجزائري سنة 2007 بـ 4.373301 مليون دج، حيث سجل ارتفاعا هادئا حيث بلغ سنة 2015: 7.818.191 مليون دج، (جدول رقم 09)

وهنا يمكن ملاحظة مستوى التي تتمتع بها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها وربحيتها اعتماداً على أدوات السياسة النقدية التقليدية، وذلك من خلال تنويع العمليات المصرفية الأساسية، نظراً لكونها تمثل عاملاً خارجياً (من جانب البنك المركزي وسياسته النقدية)

رابعا :أثر السياسة النقدية التقليدية على نشاط المصارف الإسلامية:

1- **تطور حجم التمويلات الممنوحة والودائع:** قدر حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري سنة 2007 بـ 36035 مليون دج، وبلغ سنة 2015 بـ 96453 مليون دج، أي تضاعف حجم التمويلات الممنوحة بحوالي مرتين ونصف وهذا ما يعكس التوجه التصاعدي مدى حركية القروض الموجه لاقتصاد.

فيما بلغ حجم الودائع لبنك البركة الجزائري 44576 مليون دج سنة 2007، وبلغ سنة 2015 قيمة 15456 مليون دج.

الجدول رقم10: تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك البركة فترة 2007-2015

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الودائع	44576	55188	57293	89983	103285	11651	125435	125768	15456
إجمالي تمويلات	36035	49949	59761	55770	58737	58468	63354	80627	96453

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المصرفين

وفيما يخص مصرف السلام وتفعيلا للنشاط التجاري تم تسجيل ارتفاعا ملحوظا في إجمالي الودائع في سنة 2016 بقيمة 29084236 دج بعدما كانت 19407756 سنة 2015 أين شهدت أدنى قيمة لها سنة 2011 بقيمة 10438014 دج أما جانب نشاط التمويل بفضل التسهيلات التي اعتمدها المصرفي مما اعطى مروتة معتبرة وسريعة حيث سجلات ارتفاعا متواصلا خلال سنوات نتيجة لاستراتيجية التمويل التي اعتمدها المصرف واستقطاب المتعاملين المتميّزين أين سجلت ارتفاع سنة 2016 بقيمة 30845987 دج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 11 تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك البركة فترة 2011-2016

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي التمويلات لدى بنك السلام	13905813	20695161	28774246	23939475	23130277	30845987
إجمالي الودائع	10438014	16125515	19084716	15409 819	19407 756	29084236

المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المصرفين

المحور الثالث: التحديات العملية التي تواجه البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر:

لقد تمكنت البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من توظيف جزء هام من فائض سيولتها لدى بنك الجزائر لكي تتمكن مقابلها بالاقتراض بما لا يتجاوز هذا المبلغ عند الضرورة و بما ان بنك البركة و مصرف السلام لا يتعامل بالفائدة أخذا أو عطاء فقد فتح حساباً بالفوائد الناتجة عن هذا التوظيف لدى بنك الجزائر، ولكن مع انخفاض سعر الفائدة السائدة في السوق النقدية المحلية قام بنك الجزائر بإشعار البنوك الإسلامية الجزائري بأنه لا يمكن الاستفادة من هذه السيولة بتوظيفها في السوق النقدية، وبالتالي لا يمكنه الاستمرار في هذا التعامل، وبما أن هذا المبلغ قد وضع تحت تصرف بنك السلام و البركة ويمكنه سحبه في أي وقت، فقد اقترحت البنوك الإسلامية على بنك الجزائر، بأن يحل مشكلة إعادة التمويل لديه بطريقة إعادة الخصم لما يملكه من أوراق تجارية، وهذا إذا دعت الضرورة إلى ذلك، بحيث يقترض البنك من بنك الجزائر بضمان تلك الأوراق، وما يخصم من قيمتها كفوائد يمكن أخذه مباشرة من حساب البنك الدائن والخاص بالفوائد ، على أن لا يتجاوز مبلغ الفوائد المدفوعة من طرف البنوك الإسلامية رصيد ما يملكه في الحساب بنك الجزائر ، إلا أن الأصل لدى البنوك الإسلامية هو تجنب دفع أو تلقي فوائد ربوية لذا فإن هذه العملية حتى وإن أخذت الطابع الاستثنائي (وقت الحاجة الملحة) فهي لا تخلو من طابعها الربوي

– تعارض قيام البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية وذلك لان السندات الحكومية تصدر بسعر فائدة ويرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي قيام البنك المركزي باستخدام سندات المقارضة أو المرابحة الجائزة شرعا بدلا من السندات الحكومية[34].

بعض الحلول : – أن يقوم بنك الجزائر بتوظيف كل أو جزء من ودائع بنك السلام بتعاملات إسلامية مع تقاسم الأرباح والخسائر.

–أن يقوم البنك المركزي بإقراض البنوك الإسلامية وفق نمط التمويل بالمشاركة أو بصيغة المضاربة على أن يأخذ هامش ربح يختلف عن هامش بقية العملاء حتى يبقى هامشا للبنك الإسلامي وقد أخذت بعض البنوك المركزية في بنغلادش وموريتانيا بالإيداع لدى البنوك الإسلامية ودائع استثمارية لحل مثل هذه المشكلة وحصلت على عوائد وأرباح عن إبداعاتها [35].

–إشراك هيئات مختصة من أجل تقديم الاستشارة الشرعية لتكييف هذه العملية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

– سن تشريعات ملائمة خاصة بالمصارف والشركات المالية الإسلامية بهدف إيجاد معايير خاصة بالمصارف والشركات المالية الإسلامية لقياس نشاط هذه المؤسسات مستقلة تماما عن المعايير التقليدية للبنوك التجارية.

إن من شأن هذه التشريعات ان تتيح:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ معيار كفاية رأس المال: تفرض بعض البنوك المركزية معيار كفاية رأس المال على المصارف الإسلامية بنفس الأسس التي تفرضه على البنوك التقليدية، مع أن اختلاف طبيعة الودائع والحسابات لدى المصارف الإسلامية يقضي بأن تكون الاسس المطبقة لهذا المعيار مختلفة عن أسس تطبيقية على البنوك التقليدية. والمقترح أن يطبق على المصارف الإسلامية معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الإطار المقترح لأدوات السياسة النقدية الموجه للمصارف الإسلامية[36]:

الأداة في الاقتصاد الإسلامي	بدلا	الأداة في الاقتصاد الوضعي
تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية		تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية تغيير نسبة الاحتياطي القانوني
تغيير نسبة نقدية الزكاة	←	السياسة المالية وتصاعد الضرائب
سياسة السوق المفتوحة		سياسة السوق المفتوحة الربوية
تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح و الخسائر		سياسة سعر إعادة الخصم
التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية	←	التمييز في نسبة الاحتياطي القانوني
التمييز في التعامل في السوق المفتوحة		التعامل في السوق المفتوحة
التمييز في نسب المشاركة في الأرباح والأرباح غير الموزعة		التمييز في سعر الخصم
نسبة مساهمة المصارف في النشاط الاستثماري	←	سياسة هامش الضمان المطلوب
شروط البيع بالمرابحة		الائتمان العقاري
الإقناع الإيماني تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة التي تستمد هيبتها من الشرع ومن الكتاب		الإقناع الأدبي

المصدر: بن عبد الفتاح دحمان، بن عبد العزيز سفيان، أدوات السياسة النقدية بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الوضعي :أي توافق الملتقى الدولي المركز الجامعي بغرداية بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل ص 11-12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصـــة:

لقد رأينا من خلال بحثنا ألية تأثير السياسة النقدية على أداء البنوك الإسلامية في الجزائر وتوضيح طبيعة العلاقة بينها وبين بنك الجزائر مع بيان إشكالات التعامل في إطار النظام المصرفي التقليدي الموحد ولعل أهمها تلك المتعلقة بتحديد نسبة احتياطي الإلزامي و كذا تعامله مع بنك الجزائر كملجأ أخير مما يجعلها تواجه العديد من التحديات التي تعيق عملها بسبب خضوعها لأنظمة و قوانين تتنافي مع طبيعة عملها.

ويمكن استخلاص مجموعة النتائج:

- هناك مجموعة من الضوابط يجب على بنك الجزائر مراعاتها عند تطبيق السياسة النقدية على المصارف الإسلامية وخاصة الأساليب والأدوات الرقابية

- يحتاج بنك الجزائر والبنوك الإسلامية إلى إيجاد صيغة تفاهم مشترك حتى يستطيع كل منهما القيام بدوره على أكمل من اجل القيام المصارف الإسلامية بدورها التنموي.

- تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر العديد من العقبات أهمها غياب نصوص قانونية توضح قواعد عمل هذه البنوك، والتي تواجه بالمقابل منافسة من طرف البنوك الربوية التي تملك أفضلية التعامل مع بنك الجزائر.

- وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي الجزائري ممثلة في تحديات قانونية وتحديات تفرضها سياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر تتمثل فيما يتعلق بأداة سعر الخصم وما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة بالإضافة الى التحديات التي تفرضها البيئة المحيطة بالمصارف الإسلامية العاملة في الجزائر وهو ما يثبت صحة جميع الفرضيات المقترحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[1] إسماعيل إبراهيم الطراد، علاقة المصارف الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى –مكة المكرمة خلال شهر محرم 1424 هـ ص 1-43.

[2] سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، الجزائر، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير، رسالة دكتوراه، 2005 ص 1-346.

[3] أشرف دوابة علاقة البنك المركزي المصري بالبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مصر بحث مقدم إلى ندوة نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية 4-5 سبتمبر 2005، دبي ص 1- 38.

[4] فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية"، وقائع ندوة: الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، 18-19 نيسان، 2010 ص 1-19.

[5] مُحَمَّد الخلف، تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سوريا من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، 2011 ص 1-10.

[6] Sajjad Zaheer, Steven Ongena, and Swedar Van Wijnbergen, The Transmission of Monetary Policy Through Conventional and Islamic Banks, Amsterdam, Tinbergen Institute Publications, Discussion Paper N°. TI 2012-048/2, 2012.

[7] K. Anwarul Islam, Ibrar Alam, and Sk. Alamgir Hossain, "Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study", Research in Business and Management, Vol.1, No. 1 , Macrothink Institute Publications, 2014, pp. 78-89.

[8] مداح عبد الباسط، عزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر (دراسة حالة بنك السلام بالجزائر) مجلة بيت المشورة ،العدد 5 قطر أكتوبر 2016،ص107-129

[9] السعيد خامرة، دور الأوراق المالية الإسلامية في تطوير العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية عرض التجربة السودانية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 / جوان 2017 ص 31-46.

[10] المادة 93 من قانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990المتعلق بالنقض والقرض ج ر عدد 16 لسنة 1990، ص 520

[11] نظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004 تحديد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، جر عدد 27 ص38.

[12] مدني حسيبة، دور السياسة النقدية والمالية على النمو أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر سنة 2016-2017 ص 254.

[13] المواد96- 70 -71-72-74 تحدد شروط إعادة الخصم من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 مستخرج من الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذكر، ص 12-13.

[14] المادة 69 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 مستخرج من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية العدد 16 السنة السابعة و العشرون 18 أفريل 1990 ص 12.

[15] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر سنة 2006، ص 70.

[16] ص ماجدة مدوخ، أدوات سياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد خيضر، العدد الثالث و العشرون، نوفمبر،2011 ص 375

[17] بنك الجزائر تقرير السداسي الأول، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر 2015 ص 57.

[18] أنظر المواد 76-77 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.

[19] المادة 24 من النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها جريدة رسمية عدد 53 ص 20.

[20] التعليمة رقم 2002/02 الصادرة في 11 أفريل 2002 المتعلقة بامتصاص أو استرجاع السيولة في السوق النقدية.

[21] بلدغم فتحي، مكنيزمات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه جامعة تلمسان 2012، ص116،

[22] بنك الجزائر التقرير السنوي2015 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر2015 ص 141.

[23] بنك الجزائر التقرير السنوي2011 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2011 نوفمبر2011 ص 178.

[24] مدني حسيبة، دور السياسة النقدية والمالية على النمو مرجع سابق الذكر ص261.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[25]النظام 02/09 مرجع سبق ذكره

[26]بن منصور عبد الله، مرابط سليمان، تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الندوة التجريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصادات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003، ص 06.

[27] فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مرجع سابق الذكر ص 12-13.

[28] مداح عبد الباسط، عزوز منير ، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 127.

[29]مداح عبد الباسط، عزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر مرجع سابق الدكر ،ص124.

[30]التقرير السنوي لبنك السلام سنة 2012 ص 6.

[31]سليمان ناصر، مرجع سابق الذكر 2005 ص 177.

[32]المادة 2 من التعليمة رقم 74-94 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الحذرة .

[33]مداح عبد الباسط، عزوز منير، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، مرجع سابق الذكر، ص 125.

[34] جمال بن دعاس السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة ط 1 دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر 2007 ص 187

[35] أحمد محي الدين أحمد، علاقة البنك المركزي بالنسبة للمصرف الإسلامي، المؤتمر الاقتصادي، الأول المنعقد باسم حلقة النقاش الأولى لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي 14-16 شعبان 1413هـ الموافق 6-1993/2/8م ص 18.

[36]بن عبد الفتاح دحمان، بن عبد العزيز سفيان، أدوات السياسة النقدية بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الوضعي :أي توافق الملتقى الدولي المركز الجامعي بغرداية بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل ص 11-12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com